ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

سياسات دولية غير معلنة وسيناريوات تنتظر التوقيت والإخراج

نمر أبي ديب

بعيداً عن سياسة المقامرة الدولية، ومركزية الدعاية الحديثة المدفوعة الأجر، الموجّهة سياسياً، والقائمة على بروباغندا إعلامية هادفة إلى إظهار وإبراز عوامل التفوُّق العسكري الإسرائيلي، في ميادين المواجهة، الممتدة من فلسطين المحتلة إلى اليمن مروراً بكلّ من لبنان وسورية، كما غيرها من ساحات المواجهة الإقليمية، تتحرك "إسرائيل" بثقل وجودي استثنائي، إذ تحاول بكلّ جهد أميركي، تغيير القادم الزمني، وفي حدّه الأدنى، حرف الأمور عن مسارها الطبيعي من خلال العبث بركائز جغرافية ثابتة، يليها سحب لكامل "أوراق القوة" تمهيداً لتخطي المنتظر الإسرائيلي عام ٢٠٢٨، التاريخ الفصل الذي يحمل في بعده الروحي لكيان الاحتلال الإسرائيلي، تحديات وجودية، وعناوين غامضة، على أكثر من مستوى ومسار إذ يتمثل الأول في بلوغ كيان الاحتلال الإسرائيلي عامه الثمانين، ثانياً يشكل تاريخ ٢٠٢٨ منعطف عسكري استراتيجي، في بنية التكامل الأوروبي، إذ تشير التوقعات العسكرية إلى أنّ التاريخ المذكور (٢٠٢٨)، عام لانتهاء الفعلي من بناء ما بات يُعرف بإسم "درع أوروبا الدفاعي"، الذي يجري العمل عليه في بولندا، على مسار تحقيق "نقلة نوعية استراتيجية"، تترك من خلالها أوروبا، مع ما تمثّل من حضور ميداني لـ حلف شمال الأطلسي "الناتو" زمن "الركود الدفاعي"، والانتقال إلى مراحل مواجهة"، تؤسّس على المستوى العسكري من وجهة النظر الأوروبية لمراحل جديدة من التعاطي المباشر المختلف والاستثنائي مع روسيا الاتحادية وغيرها من دول التصادم العالمي.

ما تقدّم يؤسّس لمنعطف دولي استراتيجي، يرى فيه الكيان الإسرائيلي تخلياً من أوروبا الجديدة عن كثير من التزاماتها الخارجية، لصالح حروب مستجدة، مرفقة بعناوين دولية استثنائية وأخرى عالمية، في حين أنّ أبرز المتغيّرات المنتظرة، تكمن في احتمال التخلي الأوروبي عن دوره المتقدّم في حماية كيان الاحتلال الإسرائيلي، ما يعني بقاء "إسرائيل" وحيدة، وسط بيئة شرق أوسطية معادية، ومصالحة عالمية تجمع ما بين الشعوب الرافضة لسياسة "إسرائيل" الدموية، والطبقة الحاكمة ضمن أكثرية دولية آخذة في التنامي البطيء والتشكّل، على وقع خطوات وطروحات شعوب بدأت ترى في خفايا المشهد الفلسطيني مشروعاً إسرائيلياً غير معلن، يحاكي بالشكل الهندسي الخارجي الحلم التوراتي والأسطورة، أيّ قيام "إسرائيل الكبرى"، وهذا المشروع يؤسّس في العمق الوجودي

والاستراتيجي لكيان الاحتلال الإسرائيلي، "لثقل اقتصادي عسكري ونفطي، يمنح إسرائيل مع ما تمثل من دعم أميركي مطلق، إمكانية إحكام السيطرة في المتوسط" وقطع أوصال التمدّد السياسي الاستراتيجي لدول الطموح الأوروبي، في مقدمتها "فرنسا"، التي باتت تبحث عن دور كامل متكامل غير مجتزأ في السياسة الإقليمية.

مما لا شك فيه، أنّ "حرب الوكالة"، التي تخاض اليوم على أكثر من جبهة دولية، ومحور عالمي، منبثقة من حالتين عدم جهوزية القوى الكبرى لخوض حروب في طبيعتها كما في مفاعيلها ومؤثراتها "عالمية"، ما يعني ويؤكد أنّ العالم الحديث أمام حروب مبطنة ومشاريع مؤجلة بـ أعبائها العسكرية ومخططاتها الاستراتيجية، وهذا يمنح الدول الكبرى حق "المناورة والنقد" على قاعدة أنّ "الحرب خدعة"، وما يتمّ إنجازه في حروب الوكالة لا يتعدّى معادلة "تحسين الشروط" بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وكلّ من روسيا الاتحادية والصين الشعبية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ العناوين السياسية الكبرى، التي لا تزال تطرح على طاولات البحث السياسي، تحتمل التأويل، وأيضاً حق النقد والمغالطة، تحديداً تلك المرفقة بحملات إعلامية مأجورة، مع بروباغندا عناوين جذابة، وأخرى سلسة من حيث الهضم السياسي والتجييش الشعبي.

ماذا بعد؟ سؤال يختصر المشهد، ويلقي الضوء على نواح أكثر من استثنائية، تتمثل في مراحل ما بعد الصياغة الدولية للحدث الأمني، وأيضاً للتنفيذ، على سبيل المثال السياسي كما الميداني لا الحصر، هل تخطط الولايات المتحدة الأميركية للاستفراد الأمني كما السياسي وحتى العسكري بـ روسيا الاتحادية بعد سقوط ورقتي "حركة حماس في غزة، وحزب اللّه في لبنان"، وتوجيه ضربات قاسمة للجمهورية الإسلامية في إيران؟

في سياق متصل يبقى السؤال الأبرز قائماً على مبدأ السهل الممتنع، وخلاصة القول هل تكتفي الولايات المتحدة الأميركية بما تقدّم؟ أم هناك أهداف مبيّتة أخرى غير معلنة تنتظر في سياق التطورات المنتظرة توقيت الافراج الميداني السياسي والعسكري عنها؟

بصريح العبارة، تأخذ الولايات المتحدة الأميركية من لبنان ما يخدم مشروعها الإقليمي، دون أن تقدم حتى اللحظة على مسار السعي لتنفيذ ورقة برّاك، أي شيء يذكر على مستوى الضمانات الأمنية ولجم كيان الاحتلال، ما يؤكد على أنّ مسار التدحرج اللبناني في الحسابات الأميركية طويل وهي أي الولايات المتحدة لا تريد الالتزام المبكر بأيّ سقف سياسي أو عسكري أو حتى أمني، يخدم في حده الأدنى مصلحة لبنان، انطلاقاً من أنّ زمن الحسم الصهيو أميركي لم تحن ساعته بعد والحسابات الأميركية دون أدنى شك تبدأ بتمرير ورقة برّاك، ولا تنتهي العام المقبل ٢٠٢٦ في الانتخابات النيابية الدسمة والحاسمة.

انطلاقاً مما تقدم، هل تستطيع الولايات المتحدة ومن ورائها "إسرائيل"، مع القوى الإقليمية الداعمة وحتى الحليفة لثنائي أميركا/إسرائيل، من حسم الملف اللبناني المتعلق بنزع سلاح حزب اللّه قبل ٢٠٢٨، عام التحوّلات الكبرى في كيان الاحتلال الإسرائيلي".

هل تعي روسيا حجم التهديد العسكري الذي يمثله إنهاء ورقة حزب اللّه في لبنان، وحركة حماس في فلسطين المحتلة لكلّ من أمنها الشرق أوسطي وحضورها الاقليمي؟

مما لا شك فيه أنّ الوعي الاستراتيجي بما يمثل من حضور عالمي، وثقل وجودي استثنائي، ليس حكراً على أحد، وأنّ المنظومة العالمية المتمثلة اليوم في ثلاثية الصين الشعبية، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، خاضعة بشكل أو بآخر لمفاعيل الاستدراك الاستراتيجي كما لأحكام الوعي العسكري وحتى السياسي، بالتالي كما للولايات المتحدة أهداف مبيّتة، ومشاريع غير مكشوفة، فإنّ لروسيا الاتحادية أيضاً كما للصين الشعبية أحلاماً شرق أوسطية، وحسابات خاصة تبدأ في (الساحل السوري ولا تنتهي حتى في أوكرانيا)، يضاف إلى ما تقدّم؛ مشاريع كبرى تنتظر في المراحل كما في السنوات المقبلة فرصة الافراج السياسي عن مؤثراتها المستقبلية.

ماذا بعد العدوان «الإسرائيلي» على دولة قطر؟

د. بلال اللقيس

شكّل العدوان "الإسرائيلي" على قطر سابقة تاريخية لم تطاول قطر فقط بل منظومة دول مجلس التعاون منذ ١٩٩٠. لقد كان هذا العدوان بمثابة أوّل انتهاك فيزيائي مادي لأمن واستقرار وسلامة دولة تحظى بموقع شريك استراتيجي من خارج الناتو. شجّعت ورعت الولايات المتّحدة الأميركية تأسيس وانبثاق مجلس التعاون الخليجي ليكون نداً وصداً بوجه الثورة الإسلامية في إيران. جاءت المفارقة أنّ انتهاك هذه المنظومة جاء في الحالتين على يد أميركا، الأولى حين أقدم العراق على غزو الكويت والثانية اليوم (قد يضيف بعضهم محاولة الإمارات والسعودية غزو قطر بعد محاصرتها والذي لم يُستكمل وتمّ التراجع عنه في اللحظات الأخيرة)! المفارقة المدّوية أنّ أياً من دوله لم تُستهدف من إيران التي يدّعي الأميركي وبعض أنظمة الخليج أنّها الخطر المحدق بهم وبأمنهم وأنّ مبرّر وجود أميركا هو لحمايتهم، إذّما الذي استهدفها هو "الحليف" وحليف الحليف (للتنويه: قطر تصنّف كحليف خاص أي استراتيجي من خارج الأطلسي). فـ "الخطر الإيراني" تراه لا ينفّك يمدّ يده للتلاقي واستقرار الخليج ويدعو لحلّ المعضلة الأمنية التي سبّبتها أميركا والغرب ويقترح حلولاً ومقاربة لأمن الخليج بعيداً عن أميركا تحقق مصالح كل مجتمعاته ودوله، بينما "الحامي لأنظمة الخليج" يفعل العكس وليس فقط يبتزّهم مالياً بل أيضاً يستهين بسيادتهم.

وهل ستكمل دول الخليج بمسار التطبيع "من أجل أمن المنطقة ومن أجل فلسطين "كما تسوّق الإمارات وغيرها!" أم أنّ مستقبل مسار التطبيع هو إخضاعهم جميعاً وتهديدهم وابتزازهم من الحليف وجعلهم تحت سقف السياسات "الإسرائيلية" وليس حليفاً للأميركي كما يقدّمون أنفسهم، كيف بنا وأميركا صارت اليوم مضطلعة بحماية تمدّد الكيان الصهيوني وليس بحماية أمنه كما في السابق.

امبراطورية هيمنة لا يمكن ان تؤمن في شيء.

- يبدو أنّ أميركا لديها عداء مستحكم مع كلّ من عنده ولو لمسة أو مَيل إسلامي (هذا ما يتأكّد من محاولة الغرب سابقاً إسقاط الرئيس أردوغان رغم عضويته في الناتو ورغم علاقته القوية مع "إسرائيل" ورفضهم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، واليوم قطر رغم ما هي عليه من علاقات ولو بمستوى غير سياسي مع "إسرائيل").

- جديد عالم اليوم، عدم تحرّج أميركا وحلفائها من ممارسة الإفك السياسي علناً، لم يعد هناك اعتداد بقيمة ولا بعرف. والأغرب هو حالة الصلف والتجبّر. أصبحوا يعلنون للملأ نواياهم، سيقتلون ويفعلون ويدمّرون ويغيّرون! وأصبحوا يهدّدون حتّى باستخدام القوة النووية الخ! إذّهم يقولون إذّهم انتقلوا من الصراع بقواعد الى صراع بلا قواعد ولا حدود، لدرجة أنّه صار بالإمكان اعتماد خطاب نتانياهو وترامب وفريقهما كمصدر تحليل شبه نهائي.

- ومن شدّة الصلف، ربّما هي من المرات النادرة في تجارب الصراع "الإسرائيلي" التي نرى فيها حروباً عسكرية تقودها أميركا وترعاها دونما تصوّر سياسي مسبق للمخرج وتعريف واضح للنجاح. ربّما أنّهم راهنوا أنّ القوة الفائقة ستغيّر كلّ شيء وأنّ قوّتهم لا محدودة النتائج ما سيؤدي سراعاً الى إنهاء القضية الفلسطينية بأشهر قليلة فما لبثوا أن رأوا فلسطين تجوب عواصم العالم وجامعاته ونخبه وينقلب المشهد.

- ومن جديد أميركا أنّها تدير سياستها بالخداع فتفقد ثقة حتّى الأقربين، فبينما هي تفاوض تراها تقتل مفاوضها وبينما هي توّسط طرفاً تخاتنه، ما يعني أنّها لا تؤمن بالمجال الدبلوماسي والسياسي وأنّها اتخذت قرار إسقاطه الى غير رجعة، وأنّها لا تؤمن بالحلول السياسية كمنهج إن مع خصومها ناهيك عن أعدائها.

- يمكننا القول إنّ أميركا أنهت النظام الدولي والأمم المتّحدة ومؤسساتها وكلّ مبادرات مراقبة مسائل الحقوق والقانون وأطلقت رصاصة الرحمة عليه، بل دفنته. لم يعد مضمون النظام الدولي السابق مفيداً لها. تسير لتنشئ عالماً آخر (ليس نظاماً) بالاعتماد على القوة وفقط القوّة دون أيّ حدّ أدنى من القيَم والمعايير الأخلاقية واحترام الإنسان، والكارثة أنّها تفترض أنّ عالماً بدون أخلاق ممكن الوقوع والحدوث! هذا هو العالم الجديد الذي يبشرنا به ترامب، عالم الموت والقتل لكلّ مخالف بل متمايز بدون أيّ ضوابط ولا معايير، عالم إزدراء حتّى الحليف وقهره (بالأمس فعل شبهاً منه تجاه أوكرانيا)! وهذا هو النموذج الذي تريده "إسرائيل" للمنطقة، مستباحة وليس هناك حساب إلا للمصلحة الصهيونية وفرط القوة والحق للقوة.

إنّ أميركا صارت خطراً على الإنسانية كلّها، ومعركة عالم اليوم هي بين حضارتها الوحشية وبين الكرامة الإنسانية، والشعوب صارت على مفترق إمّا القبول بالرق والعبودية أو إنشاد الكرامة واحترام نواتها، لذلك إنّ أميركا تدخل في أخطر مواجهة في التاريخ الإنساني؛ إذّها تواجه الغالبية الساحقة من البشرية بما نسمّيه مفارقة الديمقراطية، ومواجهة الحقوق العالمية أو الحقوق الطبيعية والمدنية والسياسية بما نسمّيه مفارقة الأخلاق ودعوة الليبرالية، ومواجهة الحق في التحرّر والكرامة والدين بمفارقة حادة مع نداء السماء الذي تدّعي أنّها لا تتنكّر له، وبمفارقة خطيرة مع حق الإنسان والفرد الذي تدّعيه "الحداثة" ومبادئ الثورة الأميركية، لذلك هي تقترب من التهافت التامّ مع هويتها الليبرالية الديمقراطية الحداثوية المدّعاة.

وأميركا اليوم مذعورة، فلا تبدو قادرة أن تتحمّل رؤية عالم جديد يولد "غصباً" عنها ويستغلّ أخطاءها القاتلة وتهوّرها وفوقيتها، كيف وهي ترى عواقب أعمالها تسرّع من تكوّن العالم الجديد والتئامه وتلاقي حتى الخصوم فيه كما عبّرت عنه بوضوح قمة شنغهاي. إنّ هذا الذعر سيدخلنا في مرحلة اللاعقل والجنون الأميركي - الإسرائيلي، ويبدو الانتقال العالمي الذي بدأ بالمباشر منذ ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ سيزداد استعاراً، كأنّها ضربة التغيير التي يجب دفعها لحفظ استمرار الانسانية، وهذا ما تفعل فعله دماء أطفال ونساء غزّة الأبية ولبنان.

وعليه، ورغم ما تدّعيه من إنجازات لكن خسارات "إسرائيل" صارت من النوع الذي لا يمكن تصحيحه وقذاراتها صارت من النوع الذي لا يمكنها غسله ولا إعادة تبييضه، وأيضاً أميركا. لذلك لا يبدو أنّهما قادرتان على التراجع، فأيّ تراجع الآن يعني انهياراً، لذلك سيكملان غير آبهين بشيء - إلاّ إذا نجح العالم في خلق الافتراق بين ترامب ونتنياهو - وهذا يحتاج الى وحدة الكلمة والموقف عند الدول العربية والإسلامية بالحدّ الأدنى.

الفرصة اليوم أقرب من أيّ وقت مضى لتقريب الصف الإسلامي خصوصاً بين المقاومة وحركات الإسلام السياسي في سورية والخليج والمغرب العربي. وهناك فرصة يجب أن تستغلها القوى لا سيما الإسلامية في كلّ قطر لإعادة توجيه نظرة الشارع وتموقعه من الصراع وجذبه لدور أفعل، وقبل ذلك ربّما يحتاج الأمر إعادة إنتاج خطابها وفق أولويات واضحة وحاسمة تقوم على أولوية مواجهة المشروع الأميركي في البيئة العربية، والخروج من نفق الاصطراعات الداخلية والصراعات مع الأنظمة، فشعوب منطقتنا لم تكن يوماً أقرب الى الدين منها اليوم، وحاجتنا اليوم الى حسن تقديم الدين بأولويات واضحة تقوم على الكرامة والعدالة والتحرّر.

أمّا في ما يجب القيام به، فلا بدّ من تركيز الجهد على ملاحاية المبادرة بكلّ المستويات والدوائر: خليجياً فعربياً فإقليمياً فإسلامياً فدولياً عبر الأنظمة والبرلمانات الرسمية وعبر الفواعل غير الرسمية وجعل هذه "الخطيئة الإسرائيلية" منعطفاً لصناعة استراتيجية ضغط لحلّ أصل المشكلة أيّ وقف حرب غزة وأيضاً صناعة أرضية لخلق مساحات فهم جديد لقوى المنطقة وفواعلها بين بعضها البعض.

وعليه نقترح تفعيل:

*استراتيجية هجوم دبلوماسي وسياسي وإعلامي وشعبي على النظام الأميركي وإدارة ترامب.

*محاصرة المقرات والسفارات الأميركية بالمظاهرات.

*التوّجه بخطاب متماسك الى الشعب الأميركي يظهّر ما اقترفته "إسرائيل" بدعم من ترامب وإدارته، والضغط لجعل أميركا تتنصّل - ولو كذباً - من فعلة نتنياهو بما يؤدي الى إضعاف موقف الأخير داخلياً وتحميله مسؤولية تدهور العلاقات الأميركية العربية والمصالح المشتركة.

*الدعوة لبعض دول الإقليم - ضمناً السعودية - لإعادة النظر، والتفكير ملياً والتمييز بين العدو والصديق والخصم والمنافس، والعودة الى لغة التحاور بدل الصراع الصفري، وأيضاً لتركيا. فسقوط غزّة وفلسطين يعني سقوط الهيكل كله في الإقليم، وسقوط المقاومة في غزة ولبنان يعني انتقال الصراع الى أبواب أنقرة وبعدها الى المملكة! ودعوتهما لإعادة نظر في سياساتهما في الإقليم من موقع الحرص والرغبة بالتلاقي.

*توّجه التيارات الإسلامية لتركيز خطابها على التهديد الأميركي لكلّ المنطقة وجعل هذه المسألة رأس الأولويات وتجميد الخلافات البينية لصالح مواجهة التهديد الشامل الذي يتهدد كياناتنا.

*ضرورة أن يؤسّس هذا الحدث لوضعية علاقاتية جديدة بين قوى منطقتنا ودولها العربية منها والإسلامية وفتح كوّة في جدار الخصومة وإنتاج إمكانية لتواصلات كانت قد قُطعت بين القوى والدول في ظروف معيّنة؟ فهذا التهديد غير المسبوق، بل هل هذا المسار والنمط والأسلوب الجديد من التهديد يجب أن يقرّبنا بحيث إنْ لم نتلاقَ على أجندة مواجهة العدو فعلنا نتفق على عدم طعن بعضنا من الخلف؟ علينا أن نتقدّم بخطاب وبعقلية المصالح انْ لم نتلاقَ بخلفية الأمة العربية؟ لا سيّما أنّه لم يعد هناك دولة عربية - إسلامية بل حتّى ومسيحية وهندوسية وبوذية وكونفوشوسية (فنزويلا، البرازيل، الهند، الصين، كوريا)! إلاّ وهي في المهداف والتهديد الغربي الأميركي، فما حصل في قطر كان قد سبقه شبيهه في اليمن وفي إيران وفي لبنان! وقد يحصل في تركيا أو في السعودية أو العراق أو مصر! فالذي يسعّر الصراع ويسعى ليقتل مفاوضه وينتهك سيادة الوسيط، ومن يحاول أن يقتل بهذه الطريقة ويستهدف بهذا النمط من الاستهداف لن يتورّع عن أن يستهدف أيّ من رؤساء أو رموز دول عربية أو إسلامية أو غيرهم حين يجد في ذلك ضرورة، ولا بأس انّ عدونا بمقدار توحّشه وعتوّه لكن يمكن ان نرهقه بصمودنا ونقضي عليه وهو يعيننا على نفسه.

عبقرية السياسة ولبنان وطن نهائي

ناصر قنديل

- عندما يجمع كل عقول السياسة على اعتبار أن لبنان خرج من منطقة شديدة الخطر دخلها بعد جلستي الحكومة في ٥ و٧ آب، من خلال قرارات الحكومة في ٥ أيلول، فهذا يعني أن ثمّة شيئاً جرى خلال الشهر الفاصل بين ٥ آب و٥ أيلول، وهذا الشيء لم يكن خارجياً، وقد كانت الضغوط الخارجية بقيادة أميركية مستمرة للحفاظ على الاندفاعة المحققة عبر قرارات ٥ و٧ آب التي أرادت محاصرة سلاح المقاومة، والانقسام الذي كان بين منطق يقول بالفصل بين مسار مستقبل سلاح المقاومة ومنطق يتمسّك بالربط بين المسارين، لم ينتهِ بتبويس لحى، بل بالتوافق على إعادة العمل بمنطق الربط بين المسارَيْن كما فعلت الورقة الرئاسية الموحّدة التي قدّمت للمبعوث الأميركي توماس باراك قبل الموافقة على ورقة المبعوث القائمة على الفصل بين المسارين. وهذه العودة لأسباب داخليّة كانت مستغرَبة الحدوث لسبب بسيط، هو أنّها أعادت الاعتبار لفعاليّة العمل السياسيّ، مثبتة عبقريّة السياسة بمثل ما تثبت السياسة استبداد الجغرافيا.

- لم يكن أحد يؤمن بأهميّة العمل السياسيّ وقدرته على تجاوز المخاطر، إلا ثنائي حركة أمل وحزب اللّه، وخصوصاً اللاعب المخضرم المحترف رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي عمل ضد قانون الجاذبيّة وربح مرتين، وهو يحوز ثقة شريكه في الثنائي حزب اللّه في المرتين، في المرة الأولى عندما فاوض على اتفاق وقف إطلاق النار ووضع بصمته عليه، معطياً الموافقة على التسليم بحصرية السلاح للجيش اللبناني في منطقة جنوب الليطاني قبل أن ينسحب الاحتلال الى ما وراء الخط الأزرق رغم أن القرار ١٧٠١ يقول بأولويّة انسحاب الاحتلال، ومعطيا الموافقة فوق ذلك على مهلة ٦٠ يوماً لتثبيت وقف إطلاق النار وتحقيق الانسحاب إلى ما وراء الخط الأزرق بدلاً من كلمة فوراً التي نص عليها القرار ١٧٠١، ووافق حزب اللّه على ما وافق عليه الرئيس بري بثقة ودون تردد، وكانت يومها معادلة بري لا علاقة لها بالحديث عن قوة وضعف في معادلة القوة بين المقاومة والاحتلال وهو أكثر من يعلم ما كان يجري على الجبهة الأمامية من بطولات أسطورية للمقاومة، بما منع جيش الاحتلال من تثبيت سيطرته على قرية لبنانية واحدة في الجنوب، ومعادلة بري البسيطة كانت أن المقاومة خرجت لإسناد فلسطين خارج الإجماع اللبناني الضمني على وظيفة سلاحها في الدفاع عن لبنان، وإذا رفضت المقاومة صيغة الاتفاق وتمددت الحرب نحو العاصمة قتلاً وتدميراً كما فعل الاحتلال بالضاحية والجنوب والبقاع، سوف ينقسم اللبنانيون وربما تقع الفتنة الخطيرة بينهم.

- كثيرون اعتقدوا أن موافقة بري يومها منحت الاحتلال ما كان يمكن منعه من الحصول عليه، وبدأوا يحيكون الروايات ويبنون السيناريوات والتحليلات، لكن ما يهم بري كان النجاح بالحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الداخلي والسير بالداخل بسرعة نحو انتخاب رئيس للجمهورية وتسمية رئيس للحكومة وتشكيل حكومة، وهو يعلم أن تحمّل كل العدوانية الاسرائيلية أقل كلفة من استمرار الحرب من جهة، لكن هذا التحمل أقل بما لا يقارن بما سوف يتكبّده لبنان من خطر الانقسام، ليس بما تنتجه الفتن من خسائر فقط، بل بما سوف يترتب على التوازن النهائيّ بوجه الاحتلال، وكانت معادلة برّي أن الاستجابة لما يريح الداخل اللبناني ثم السير بإعادة تكوين مؤسسات الدولة وفق مقاربة جديدة تريح الداخل اللبناني أكثر، سوف تتيح اصطفافاً لبنانياً عند خط دفاع سياسي ثابت، أن لبنان نفّذ ما عليه من الاتفاق والكرة في ملعب "إسرائيل"، أليس هذا ما حدث لسبعة شهور متصلة؟

- في المرة الثانية عندما اشتدت الضغوط الخارجية الغربية والعربية وأنتجت قرارات ٥ و٧ آب، وخاض فريق لبنان رهان الفصل المنافي لأبسط قواعد القانون الدولي، بين مسار مستقبل سلاح المقاومة ومستقبل الاحتلال، خرجت المقاومة بالتنسيق مع الرئيس بري تؤكد أنّها لن تسلّم سلاحها وهناك عدوان واحتلال، ووقف بري يلتقط إشارات التغول والتوحش الإسرائيلي، وهو يبني يقينه بأن تجاوز ألغام الفتن الداخلية لا يزال في الأولوية، وأن ذلك ممكن بالاستثمار على العمل السياسي، وصارت البلد كما يعرف الجميع أمام رفض إسرائيلي لورقة المبعوث الأميركي، ورفض للانسحاب ووقف الاعتداءات رغم قرارات ٥ و٧ آب التي تستجيب للخطة الأميركية، من جهة، وشلل اقتصادي واحتقان سياسي وخطر أمني داخلي من جهة ثانية، والكل يبحث عن مخرج، والخارج الذي صنع المشكلة هرب من المسؤولية، فصاغ معادلة ٣١ آب التي مهدت لقرارات الحكومة في ٥ أيلول، وجوهرها أن لبنان مرة أخرى قام بما عليه، لكن "إسرائيل" لم تقبل القيام بما عليها، رغم أن ما قامت به الحكومة غير ميثاقي وفق نص بري في الخطاب، لكن بمستطاع رئيس الجمهورية أن يقول للأميركي بثقة لقد خاطرنا بوضعنا الداخلي وأصبنا البلد بالشلل ودخلنا أزمة وطنية كبرى للسير بما عرض علينا منكم، كما فعلنا في المرة الأولى مع اتفاق ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤، لنحصل على ضمانتكم بالالتزام الإسرائيلي، وها نحن للمرة الثانية نلتزم والإسرائيلي لا يلتزم، وطالما أن نفاذ الورقة مشروط بقبولها من الجميع، وبما أن الإسرائيلي لم يقبل بها، فهي غير نافذة، وطالما أن الإسرائيلي لم يقبل بوقف الاعتداءات كما تنص الورقة في بندها الثاني إذا أقرت الحكومة الورقة وحصر السلاح ضمن مهلة الـ ١٢٠ يوماً، فإن لبنان يخرج من الورقة ويعود الى الورقة الرئاسيّة، ومحورها أن لبنان نفذ ما عليه والكرة في ملعب "إسرائيل"، مدركاً أن هذا يعيد إنتاج معادلة ربط مسار مستقبل سلاح المقاومة بمسار مستقبل الاحتلال.

- ربح برّي في المرتين، لأنه تميّز بثلاثة، الأولى الإيمان بعبقرية السياسة، والثانية صدق الإيمان بأهميّة الحفاظ على الحد الأدنى من التماسك الداخلي، والثالثة الإخلاص لفكرة أن لبنان وطن نهائي لجميع ابنائه، وهي ثلاثيّة يقولها بعض اللبنانيين لكنهم يعملون عكسها، أو لا يؤمنون بها في العمق كموجه لسياساتهم، وبعض هذا البعض الذي وصفه الرئيس بري بمصنع الكراهية يقدّم الإثبات على إيمانه العميق بالعكس.

- إذا تجسّدت عبقريّة الكيان السياسي اللبناني المعاصر برجل، وعبقريّة السياسة برجل، فهذا الرجل هو نبيه بري.